Comprehensive Journal of Science
Volume (11), Issue (41), (JUNE, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (11) ملحق العدد 41 يونيو 2026
ردمد: 3014-6266

القرار الإداري الإلكتروني والتحول الرقمي في ليبيا

The Electronic Administrative Decision and Digital Transformation in Libya

إبراهيم ضو الطيف

Ibrahim Dho AL-Tayef

كلية القانون زلطن/ جامعة صبراته

Faculty of Law,Zliten- University of sabrtha

Abraheem.altayf@sabu.edu.ly

تاريخ الاستلام:2026/05/30 -تاريخ المراجعة:2026/06/18- تاريخ القبول: 2026/06/28 تاريخ للنشر : 2026/07/23

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التحول الرقمي في تطوير القرار الإداري الإلكتروني في المؤسسات العامة الليبية، مع التطبيق على عينة من العاملين بالمؤسسات العامة بمدينة مصراتة، وذلك في ظل التوجه المتزايد نحو تبني التقنيات الرقمية لتطوير الأداء الإداري وتحسين جودة الخدمات الحكومية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداةً رئيسة لجمع البيانات من عينة بلغت (150) مفردة من القيادات الإدارية، ومديري الإدارات، ورؤساء الأقسام، والموظفين المعنيين باستخدام الأنظمة الرقمية. وأظهرت نتائج الدراسة وجود مستوى مرتفع من تطبيق التحول الرقمي والقرار الإداري الإلكتروني في المؤسسات محل الدراسة، كما بينت وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التحول الرقمي وتطوير القرار الإداري الإلكتروني. وأثبتت نتائج تحليل الانحدار أن التحول الرقمي يؤثر تأثيرًا إيجابيًا ومعنويًا في تحسين كفاءة وفاعلية القرار الإداري الإلكتروني، وأن توافر البنية التحتية الرقمية، وتأهيل الموارد البشرية، وتطوير التشريعات والتنظيمات الداعمة تمثل من أهم العوامل المؤثرة في نجاح تطبيق القرار الإداري الإلكتروني. وأوصت الدراسة بضرورة وضع إستراتيجية وطنية متكاملة لدعم التحول الرقمي في المؤسسات العامة الليبية، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز التكامل بين نظم المعلومات، وتحديث الأطر التشريعية والتنظيمية، إلى جانب الاستثمار في تدريب وتأهيل الموارد البشرية، بما يسهم في رفع كفاءة القرار الإداري الإلكتروني، وتحسين الأداء المؤسسي، وتعزيز الشفافية والحوكمة، ودعم جهود التنمية الإدارية في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: القرار الإداري الإلكتروني؛ التحول الرقمي؛ المؤسسات العامة؛ اتخاذ القرار؛ الإدارة الإلكترونية.

Abstract

This study aimed to examine the impact of digital transformation on the development of electronic administrative decision-making in Libyan public institutions, using a sample of employees from public institutions in the city of Misrata. The study was conducted in light of the increasing adoption of digital technologies to enhance administrative performance and improve the quality of public services. A descriptive-analytical research approach was employed, and a structured questionnaire was used as the primary data collection instrument. The study sample consisted of 150 respondents, including administrative leaders, department directors, section heads, and employees involved in the use of digital systems. The findings revealed a high level of implementation of both digital transformation and electronic administrative decision-making within the surveyed institutions. The results also indicated a statistically significant positive relationship between digital transformation and the development of electronic administrative decision-making. Furthermore, regression analysis demonstrated that digital transformation has a significant positive effect on improving the efficiency and effectiveness of electronic administrative decision-making. The study also found that digital infrastructure, qualified human resources, and supportive legislative and regulatory frameworks are among the most influential factors contributing to the successful implementation

of electronic administrative decision-making. Based on these findings, the study recommends the development of a comprehensive national strategy to support digital transformation in Libyan public institutions, strengthen digital infrastructure, enhance the integration of information systems, update legislative and regulatory frameworks, and invest in the training and qualification of human resources. These measures are expected to improve the efficiency of electronic administrative decision-making, enhance institutional performance, promote transparency and good governance, and support administrative development efforts in Libya.
Keywords: Electronic Administrative Decision-Making; Digital Transformation; Public Institutions; Decision-Making; Electronic Administration.

مقدمة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تطورات متسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، انعكست بصورة مباشرة على أساليب الإدارة الحديثة، وأسهمت في إعادة صياغة العمليات الإدارية من خلال توظيف التقنيات الرقمية في مختلف الأنشطة المؤسسية. وقد أدى ذلك إلى بروز مفهوم التحول الرقمي باعتباره أحد أهم التوجهات الإستراتيجية الهادفة إلى تطوير الأداء المؤسسي، ورفع كفاءة الخدمات، وتعزيز سرعة الاستجابة للمتغيرات المختلفة (العريان، 2020، ص15).

وفي ظل هذا التحول، برز القرار الإداري الإلكتروني بوصفه أحد أهم تطبيقات الإدارة الرقمية، إذ أصبح اتخاذ القرار يعتمد على نظم المعلومات الإلكترونية، وقواعد البيانات المتكاملة، وتقنيات تحليل البيانات، بدلاً من الأساليب التقليدية. ويسهم ذلك في توفير معلومات دقيقة وآنية تدعم متخذي القرار، وترفع من جودة القرارات الإدارية، وتسرع إجراءاتها، وتعزز مبادئ الشفافية والحوكمة داخل المؤسسات.

ويُعد القرار الإداري الإلكتروني ركيزة أساسية لنجاح الإدارة الرقمية، إذ يعتمد على توظيف التقنيات الحديثة في جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها بما يحقق كفاءة أكبر في صنع القرار. كما أن فعاليته ترتبط بمدى توافر بنية تحتية رقمية متطورة، وكفاءات بشرية مؤهلة، ونظم معلومات متكاملة، وأطر تنظيمية وتشريعية تدعم الاستخدام الأمثل للتقنيات الرقمية في العمليات الإدارية (العمري، 2021، ص42؛ الزهراني، 2019، ص67).

يشكل التحول الرقمي في ليبيا أحد المحاور الرئيسة لتحديث الإدارة العامة، إلا أن تطبيق القرار الإداري الإلكتروني لا يزال يواجه عدداً من التحديات المرتبطة بضعف البنية التحتية الرقمية، وتفاوت جاهزية المؤسسات الحكومية، ومحدودية التشريعات المنظمة للإدارة الإلكترونية، إلى جانب الحاجة إلى تطوير القدرات البشرية القادرة على توظيف التقنيات الحديثة في دعم عملية اتخاذ القرار.

وانطلاقاً من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل واقع القرار الإداري الإلكتروني في ظل التحول الرقمي في ليبيا، وبيان أثر التحول الرقمي في تطوير آليات اتخاذ القرار الإداري، واستعراض أبرز التحديات التي تعوق تطبيقه، وصولاً إلى تقديم مجموعة من المقترحات التي تسهم في تعزيز فاعلية القرار الإداري الإلكتروني ودعم جهود التحول الرقمي داخل المؤسسات الليبية.

أولاً: إشكالية الدراسة

يمثل القرار الإداري الإلكتروني أحد أهم المخرجات التي يسعى التحول الرقمي إلى تحقيقها داخل المؤسسات الحكومية، لما له من دور في رفع كفاءة الأداء، وتحسين جودة الخدمات، وتعزيز الشفافية وسرعة الاستجابة في إدارة الأعمال الحكومية. ورغم التوسع في تبني مبادرات التحول الرقمي في العديد من الدول، فإن عدداً من الدراسات أشار إلى استمرار وجود فجوة بين أهداف التحول الرقمي والنتائج الفعلية، خاصة فيما يتعلق بتطوير القرار الإداري الإلكتروني وتحسين كفاءته وفاعليته (Al-Shafi & Weerakkody, 2010؛ Gil-Garcia, Zhang, & Puron-Cid, 2016). ويعود ذلك إلى أن نجاح القرار الإداري

الإلكتروني لا يعتمد على توافر التقنيات الرقمية فقط، بل يتطلب بيئة تنظيمية وتشريعية داعمة، وبنية تحتية متطورة، وموارد بشرية مؤهلة قادرة على توظيف نظم المعلومات والبيانات في صناعة القرار بكفاءة وشفافية (Janssen & van der Voort, 2016). لا تزال المؤسسات العامة الليبية تواجه العديد من التحديات التي تحد من فاعلية تطبيق القرار الإداري الإلكتروني، من أبرزها محدودية البنية التحتية الرقمية، وضعف التكامل بين نظم المعلومات، والحاجة إلى تحديث الأطر القانونية والتنظيمية، فضلاً عن محدودية الدراسات التي تناولت العلاقة بين القرار الإداري الإلكتروني والتحول الرقمي في البيئة الليبية (Elbanna, 2013). ومن ثم تبرز الحاجة إلى دراسة هذه العلاقة وتحليل مدى إسهام التحول الرقمي في تطوير القرار الإداري الإلكتروني داخل المؤسسات الليبية.

وفي ضوء ذلك تتمثل إشكالية الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما أثر التحول الرقمي في تطوير القرار الإداري الإلكتروني في ليبيا؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما واقع تطبيق التحول الرقمي في المؤسسات العامة في ليبيا؟
- إلى أي مدى يسهم التحول الرقمي في تطوير كفاءة وفاعلية القرار الإداري الإلكتروني؟
- ما أبرز التحديات التي تواجه تطبيق القرار الإداري الإلكتروني في ظل التحول الرقمي في ليبيا؟
- ما المقترحات الكفيلة بتعزيز فاعلية القرار الإداري الإلكتروني ودعم جهود التحول الرقمي في المؤسسات الليبية؟

ثانياً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق:

- التعرف إلى واقع تطبيق التحول الرقمي في المؤسسات العامة في ليبيا.
- بيان مدى إسهام التحول الرقمي في تطوير كفاءة وفاعلية القرار الإداري الإلكتروني.
- تحديد أبرز التحديات التي تواجه تطبيق القرار الإداري الإلكتروني في ظل التحول الرقمي في ليبيا.
- تقديم مقترحات تسهم في تعزيز فاعلية القرار الإداري الإلكتروني ودعم جهود التحول الرقمي في المؤسسات الليبية.

ثالثاً: أهمية الدراسة

1. الأهمية العلمية

- إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بالقرار الإداري الإلكتروني والتحول الرقمي، وإبراز العلاقة بينهما.
- توضيح أثر التحول الرقمي في تطوير آليات اتخاذ القرار الإداري داخل المؤسسات العامة.
- سد جانب من النقص في الدراسات العربية، ولا سيما الليبية، التي تناولت القرار الإداري الإلكتروني في ظل التحول الرقمي.
- توفير إطار علمي يمكن أن تستفيد منه الدراسات والبحوث المستقبلية في مجال الإدارة الرقمية والتحول الرقمي.

2. الأهمية العملية

- دعم متخذي القرار وصناع السياسات في المؤسسات الليبية من خلال تقديم نتائج تسهم في تطوير القرار الإداري الإلكتروني.
- المساهمة في تحديد أبرز التحديات التي تواجه تطبيق القرار الإداري الإلكتروني في ظل التحول الرقمي.
- تقديم مقترحات عملية لتعزيز فاعلية القرار الإداري الإلكتروني ورفع كفاءة الأداء الإداري.

- الإسهام في دعم جهود التحول الرقمي بالمؤسسات الليبية بما ينعكس على تحسين جودة الخدمات الحكومية وتعزيز الشفافية والحوكمة.

رابعاً: فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحول الرقمي وتطوير القرار الإداري الإلكتروني في ليبيا.

الفرضيات الفرعية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق التحول الرقمي وتحسين كفاءة القرار الإداري الإلكتروني في المؤسسات الليبية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توافر البنية التحتية الرقمية وفاعلية القرار الإداري الإلكتروني.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأهيل الموارد البشرية الرقمية وتطوير القرار الإداري الإلكتروني.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توافر الأطر التشريعية والتنظيمية الداعمة للتحول الرقمي وتعزيز فاعلية القرار الإداري الإلكتروني.

خامساً: منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، إذ يتيح وصف واقع القرار الإداري الإلكتروني في ظل التحول الرقمي في ليبيا، وتحليل العلاقة بينهما، والوقوف على أبرز التحديات التي تواجه تطبيق القرار الإداري الإلكتروني، مع الاستناد إلى الأدبيات العلمية والدراسات السابقة ذات الصلة لاستخلاص النتائج وتقديم المقترحات المناسبة.

سادساً: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يأتي:

1. **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على تناول القرار الإداري الإلكتروني وعلاقته بالتحول الرقمي، من خلال دراسة أثر التحول الرقمي في تطوير كفاءة وفاعلية القرار الإداري الإلكتروني، مع التركيز على العوامل المؤثرة في تطبيقه، وأبرز التحديات التي تواجه المؤسسات الليبية، والمقترحات اللازمة لتعزيز فاعليته.
2. **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على المؤسسات العامة في دولة ليبيا.
3. **الحدود الزمنية:** تغطي الدراسة الفترة الزمنية (2024–2026).
4. **الحدود البشرية:** تقتصر الدراسة على القيادات الإدارية، ومديري الإدارات، ورؤساء الأقسام، والعاملين المعنيين باستخدام الأنظمة الرقمية واتخاذ القرارات الإدارية في المؤسسات العامة الليبية.

المبحث الأول: الإطار النظري

يُعد التحول الرقمي من أبرز الظواهر العالمية التي تشهد نموًا متسارعًا، إذ لا يقتصر على توظيف التقنيات الحديثة فحسب، بل يمتد ليشمل إحداث تغييرات جوهرية في أساليب عمل المؤسسات، والثقافة التنظيمية، وآليات الإدارة واتخاذ القرار. وفي مؤسسات القطاع العام، تزداد أهمية التحول الرقمي لما يؤديه من دور رئيس في تطوير الأداء المؤسسي، وتحسين جودة الخدمات الحكومية، وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة، ورفع كفاءة العمليات الإدارية من خلال الاعتماد على التقنيات الرقمية الحديثة.

وفي هذا الإطار، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم إطار نظري يوضح العلاقة بين التحول الرقمي والقرار الإداري الإلكتروني في المؤسسات الليبية، من خلال بيان دور التحول الرقمي في تطوير آليات اتخاذ القرارات الإدارية، وتحسين سرعة إنجازها، ورفع

مستوى دقتها وفاعليتها، بما يسهم في دعم كفاءة الأداء المؤسسي وتحقيق أهداف الإدارة الحديثة، وتحديد أثر التكنولوجيا على مشروعية القرار الإداري الإلكتروني.

المطلب الأول: التحول الرقمي في القطاع العام

تتزايد أهمية التحول الرقمي في المؤسسات العامة الليبية في ظل الجهود الرامية إلى تحديث الإدارة العامة، وتحسين جودة الخدمات الحكومية، وتفعيل القرار الإداري الإلكتروني بما يسهم في رفع كفاءة الأداء وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب ذلك فهمًا واضحًا لمفهوم التحول الرقمي، والإحاطة بأبعاده الرئيسة، وإدراك أهميته في دعم كفاءة المؤسسات العامة وتعزيز جودة القرارات الإدارية.

وفي ضوء ذلك، يتناول هذا المطلب ثلاثة فروع رئيسة؛ إذ يستعرض الفرع الأول مفهوم التحول الرقمي، بينما يوضح الفرع الثاني أبعاد برامج التحول الرقمي، ويتناول الفرع الثالث أهمية التحول الرقمي في القطاع العام ودوره في دعم القرار الإداري الإلكتروني وتحسين الأداء المؤسسي.

الفرع الأول: مفهوم التحول الرقمي

يُعد التحول الرقمي أحد أهم التوجهات الإدارية الحديثة التي أحدثت تغيرات جوهرية في أساليب إدارة المؤسسات العامة والخاصة، حيث يقوم على توظيف التقنيات الرقمية بصورة إستراتيجية لإعادة تصميم العمليات الإدارية، وتطوير نماذج العمل، وتحسين جودة الخدمات، بما يحقق كفاءة أعلى في الأداء المؤسسي ويعزز القدرة على مواكبة التطورات المتسارعة في بيئة العمل.

ويُعرف التحول الرقمي بأنه "عملية تبني واستخدام التقنيات الرقمية بصورة إستراتيجية لإحداث تغييرات جوهرية في نماذج الأعمال، والعمليات، والثقافة التنظيمية، بهدف تحسين الأداء وتعزيز القيمة المقدمة لأصحاب المصلحة" (النجار، 2018، ص25). ولا يقتصر التحول الرقمي على أتمتة الإجراءات الإدارية، وإنما يشمل إعادة هيكلة العمليات التنظيمية وتطوير آليات العمل بما يحقق سرعة الإنجاز، ورفع كفاءة الأداء، وتحسين جودة الخدمات (السيد، 2020، ص41).

وفي القطاع العام، يمثل التحول الرقمي مدخلًا رئيسًا لتحديث الإدارة الحكومية، من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية، وتوظيف نظم المعلومات، وتعزيز التكامل بين الإدارات، بما يسهم في تبسيط الإجراءات، وتحقيق الشفافية، ورفع كفاءة استخدام الموارد، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين (أبو زيد، 2019، ص18).

كما يُعد التحول الرقمي أحد المرتكزات الأساسية لتطبيق القرار الإداري الإلكتروني، إذ يوفر البيئة التقنية اللازمة لإعداد القرارات الإدارية ومعالجتها واعتمادها إلكترونيًا، من خلال الاعتماد على قواعد البيانات، ونظم المعلومات الإدارية، ومنصات الاتصال الرقمية، الأمر الذي يسهم في سرعة إصدار القرارات، ودقتها، وسهولة متابعتها وتنفيذها، وهو ما يجعل التحول الرقمي أساسًا لنجاح الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الليبية.

الفرع الثاني: أبعاد برامج التحول الرقمي

ترتكز برامج التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية على مجموعة من الأبعاد الرئيسة التي ترتبط بصورة مباشرة بجودة اتخاذ القرار، ويمكن توضيحها فيما يأتي:

- **تنمية المهارات الرقمية:** يتمثل هذا البعد في تزويد القيادات الإدارية بالمعارف والمهارات التي تمكنهم من استخدام التقنيات الرقمية بكفاءة، وفهم البيانات وتحليلها، والاستفادة منها في دعم عملية اتخاذ القرار. ولا تقتصر المهارات الرقمية على الجوانب التقنية فقط، بل تشمل كذلك مهارات التفكير النقدي، وحل المشكلات، والعمل التعاوني، والتواصل الرقمي الفعال.

- **تطبيق أنظمة إدارة المعرفة:** يركز هذا البعد على إنشاء بيئة تنظيمية تدعم جمع المعرفة وتنظيمها وتبادلها بين القيادات الإدارية، بما يسهل الوصول إلى المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب (الشريف، 2017، ص 33). وتشمل أنظمة إدارة المعرفة قواعد البيانات، ومستودعات الوثائق، ومنصات التعاون، بالإضافة إلى أدوات تحليل البيانات التي تدعم اتخاذ القرار (الخالدي، 2018، ص 60).
- **تفعيل قنوات الاتصال الرقمية:** يهتم هذا البعد بتعزيز التواصل والتفاعل بين القيادات الإدارية والعاملين والمواطنين من خلال الاستفادة من مختلف وسائل الاتصال الرقمية، مثل البريد الإلكتروني، ومنصات التواصل الاجتماعي، وتطبيقات المراسلة الفورية (الزهراني، 2020، ص 88). ويهدف ذلك إلى تحسين تدفق المعلومات، وتعزيز الشفافية، وتوسيع نطاق المشاركة في عملية صنع القرار (الشهري، 2021، ص 95).

الفرع الثالث: أهمية التحول الرقمي في القطاع العام

يحظى التحول الرقمي بأهمية كبيرة داخل مؤسسات القطاع العام، لما يحققه من آثار إيجابية تسهم في تطوير الأداء المؤسسي، ومن أبرزها:

- تحسين جودة الخدمات الحكومية: من خلال تسهيل حصول المواطنين على الخدمات، وتبسيط الإجراءات، وخفض التكاليف التشغيلية (العمري، 2019، ص 29).
- تعزيز الشفافية والمساءلة: عبر إتاحة المعلومات للجمهور وتمكين المواطنين من متابعة وتقييم أداء الجهات الحكومية.
- تمكين المشاركة المجتمعية: من خلال توفير وسائل اتصال وتفاعل متنوعة بين الحكومة والمواطنين بما يعزز المشاركة في القضايا العامة (الفهيد، 2021، ص 63).
- دعم اتخاذ القرار المبني على البيانات: وذلك من خلال توفير بيانات دقيقة، وتحليلها بصورة فعالة، وإتاحة الوصول إليها بسهولة بما يساعد متخذي القرار على اتخاذ قرارات أكثر دقة وكفاءة (المنصور، 2022، ص 78).
- رفع كفاءة العمليات الداخلية: إذ يسهم التحول الرقمي في أتمتة الإجراءات الروتينية، والحد من الأخطاء البشرية، وتحسين استغلال الموارد، بما ينعكس إيجابًا على كفاءة الأداء المؤسسي وجودة المخرجات.

المطلب الثاني: جودة التحول الرقمي على اتخاذ القرار الإداري الإلكتروني

وفي ظل التحديات التي تواجه المؤسسات العامة، برز التحول الرقمي بوصفه مدخلًا استراتيجيًا لتحقيق الشفافية، ورفع كفاءة استخدام الموارد، وتحسين سرعة الاستجابة لاحتياجات المواطنين، فضلًا عن دعمه لعمليات اتخاذ القرار الإداري الإلكتروني من خلال توفير المعلومات الدقيقة والآنية. وانطلاقًا من ذلك، يتناول هذا المطلب مفهوم التحول الرقمي، ثم يستعرض أهم أبعاد برامج التحول الرقمي، وأخيرًا يوضح أهمية التحول الرقمي في القطاع العام ودوره في تطوير الأداء المؤسسي وتحسين جودة القرارات الإدارية.

الفرع الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية

تُعد الإدارة الإلكترونية من أهم الاتجاهات المعاصرة في الفكر الإداري، إذ ظهرت استجابةً للتطورات المتسارعة في مجال التكنولوجيا، وللحاجة إلى الارتقاء بجودة وكفاءة الخدمات التي تقدمها المؤسسات في القطاعين العام والخاص. وترتكز الإدارة الإلكترونية على توظيف تقنيات المعلومات والاتصالات، وبخاصة شبكة الإنترنت، بهدف تطوير الأداء المؤسسي، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز الشفافية، ورفع مستوى كفاءة وفعالية العمليات الإدارية.

وقد تناولت الأدبيات العلمية والمنظمات الدولية مفهوم الإدارة الإلكترونية من عدة زوايا، وهو ما يعكس تنامي الاهتمام بهذا النمط الإداري في ظل التحول الرقمي المتسارع. وفيما يلي أبرز التعريفات التي تناولت هذا المفهوم من جوانب مختلفة:

عرفه الزعبي (2018) "الإدارة الإلكترونية هي منظومة متكاملة تهدف إلى تحويل العمل الإداري من إدارة يدوية إلى إدارة تعتمد على نظم معلوماتية قوية، تسهم في تحسين سرعة الإنجاز، وتقليل التكاليف، وزيادة الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات"، كما عرفه العساف (2020) "الاستخدام المنظم لتقنيات المعلومات والاتصالات في تنفيذ الوظائف الإدارية، بما يشمل التخطيط والتنظيم والرقابة والتوجيه، بهدف رفع كفاءة الأداء وتسهيل تقديم الخدمات"، أما عرفه أبو نصار (2016) "تنفيذ العمليات الإدارية من خلال الحاسوب والإنترنت والشبكات الداخلية، لتوفير بيئة عمل تتسم بالسرعة والكفاءة، والدقة، والانسيابية في تداول المعلومات".

ومن منظور المنظمات الدولية، قدمت عدد من المؤسسات العالمية تعريفات أكثر شمولًا للإدارة الإلكترونية، هي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة الإنترنت، لتحسين تقديم الخدمات الحكومية، وتعزيز الشفافية، وتسهيل المشاركة العامة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOECD)، كما عرفه الاتحاد الأوروبي "تحويل الأنشطة الإدارية التقليدية إلى نمط رقمي يهدف إلى تحسين الكفاءة، وخفض التكاليف، ورفع مستوى رضا المستفيدين"، وتؤكد هذه التعريفات، على اختلاف مصادرها، أن الإدارة الإلكترونية لا تقتصر على الاستخدام التقني للأدوات الرقمية، وإنما تمثل تحولًا إستراتيجيًا شاملاً في الفكر والممارسة الإدارية. ويتمثل جوهر هذا التحول في التركيز على الجودة والكفاءة، وتحسين التفاعل مع المستفيدين، وتعزيز الشفافية، بما يتوافق مع مبادئ الحوكمة الرشيدة، ويجعل التحول الرقمي أحد أهم مداخل الإصلاح الإداري.

الفرع الثاني: تأثير التحول الرقمي على جودة اتخاذ القرار الإداري الإلكتروني

من المتوقع أن يسهم التحول الرقمي بصورة إيجابية في تحسين جودة اتخاذ القرار المبني على البيانات، وذلك من خلال عدد من الجوانب الرئيسة، من أهمها:

- **توفير بيانات دقيقة وشاملة:** إذ تتيح التقنيات الرقمية جمع وتحليل كميات ضخمة من البيانات من مصادر متعددة، الأمر الذي يوفر لصناع القرار صورة أكثر شمولًا ووضوحًا عن الواقع، ويساعدهم على اتخاذ قرارات أكثر دقة وموضوعية.
- **تحسين عمليات تحليل البيانات:** توفر أدوات التحليل الرقمي إمكانات متقدمة لمعالجة البيانات، واستخلاص المؤشرات والرؤى منها، والتعرف على الاتجاهات والأنماط المختلفة، بما يساعد متخذي القرار على فهم القضايا المعقدة بصورة أفضل.
- **تسهيل الوصول إلى المعلومات:** تسهم أنظمة إدارة المعرفة وقنوات الاتصال الرقمية في تمكين القيادات الإدارية من الوصول السريع إلى المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، بما يوفر الوقت والجهد، ويرفع من كفاءة عملية صنع القرار (الشريف، 2017، ص 33).
- **تعزيز التعاون وتبادل الخبرات:** تساعد التقنيات الرقمية على دعم التواصل والتعاون بين القيادات الإدارية والموظفين والخبراء، مما يثري عملية اتخاذ القرار ويجعلها أكثر شمولًا ودقة (الزهراني، 2020، ص 88).

الفرع الثالث: التحديات التي تواجه تحقيق الاستفادة القصوى من التحول الرقمي في اتخاذ القرار

على الرغم من المزايا الكبيرة التي يوفرها التحول الرقمي، فإن هناك مجموعة من التحديات التي قد تحد من الاستفادة الكاملة منه في دعم عملية اتخاذ القرار، ومن أبرزها:

- نقص المهارات الرقمية لدى القيادات الإدارية: فقد تفتقر بعض القيادات إلى المهارات اللازمة لاستخدام التقنيات الرقمية بكفاءة، وتحليل البيانات، وتوظيفها بالشكل الأمثل في عملية اتخاذ القرار (العمري، 2019، ص 29).
- مقاومة التغيير: قد تواجه مبادرات التحول الرقمي مقاومة من بعض العاملين أو القيادات الذين يفضلون الاعتماد على الأساليب التقليدية في أداء الأعمال واتخاذ القرارات.
- ضعف البنية التحتية الرقمية: تعاني بعض المؤسسات من محدودية البنية التحتية الرقمية، الأمر الذي يحد من قدرتها على الاستفادة من التقنيات الحديثة وتطبيقاتها المختلفة (الفهيد، 2021، ص 63).
- المخاوف المتعلقة بالخصوصية والأمن: قد تثير التقنيات الرقمية العديد من المخاوف المرتبطة بحماية البيانات وأمن المعلومات، مما يستوجب اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لضمان الحفاظ على سرية البيانات وحمايتها (المنصور، 2022، ص 78).
- غياب ثقافة البيانات: إذ تفتقر بعض المؤسسات إلى ثقافة تنظيمية تشجع على الاعتماد على البيانات والمعلومات بوصفها أساسًا في دعم القرارات الإدارية، الأمر الذي يقلل من الاستفادة الكاملة من الإمكانات التي يوفرها التحول الرقمي.

المطلب الثالث: أثر التكنولوجيا على مشروعية القرار الإداري الإلكتروني

تؤدي التكنولوجيا دوراً محورياً في تعزيز مشروعية القرار الإداري الإلكتروني، إذ تمكنه من استيفاء الأركان والشروط التقليدية (مثل التوقيع، والسرية، والتاريخ) (الجريدة الرسمية لسنة 2023) بصيغة رقمية آمنة، الأمر الذي يعزز حجيته القانونية ويزيد من قبوله كوسيلة للإثبات. ومع ذلك، تثير هذه التكنولوجيا العديد من الإشكالات التي تمس جوهر المشروعية، من أبرزها غموض المسؤولية عن القرارات الآلية الصادرة بواسطة تقنيات الذكاء الاصطناعي، وصعوبة إخضاعها للرقابة القضائية، فضلاً عما قد تنطوي عليه من مخاطر التحيز الخوارزمي وضعف الشفافية، وهو ما يستوجب تطوير آليات رقابية حديثة تتلاءم مع هذه المستجدات.

وبناءً على ذلك، سيتم تناول أركان القرار الإداري الإلكتروني في الفرع الأول، ثم استعراض الضمانات الرقابية الحديثة لضبط المسؤولية في الفرع الثاني، وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول: أركان القرار الإداري الإلكتروني

يقوم القرار الإداري الإلكتروني في التشريع الليبي (قانون القضاء الإداري الليبي رقم 88 لسنة 1971م) على الأركان ذاتها التي يقوم عليها القرار الإداري التقليدي (لحراري، 2010، ص 393)، مع مراعاة الطبيعة الخاصة للوسيط الإلكتروني الذي يتم من خلاله إصدار القرار.

- ركن الاختصاص: يتحقق هذا الركن بصدور القرار إلكترونياً من جهة إدارية تملك الاختصاص المقرر قانوناً، مع استخدام النظام أو المنصة الإلكترونية الرسمية المعتمدة.
- ركن الشكل: يتوافر هذا الركن من خلال استخدام الوسيلة الإلكترونية التي يجيزها القانون، كالتوقيع الإلكتروني أو النشر عبر موقع رسمي معتمد.
- ركن السبب: ويقصد به الواقعة أو الحالة القانونية التي دفعت الإدارة إلى إصدار القرار إلكترونياً، بحيث يجب أن يستند القرار إلى وقائع صحيحة ومشروعة، غير أن الاعتماد على الأنظمة الرقمية في جمع البيانات قد يؤدي إلى وقوع أخطاء تقنية، وهو ما قد ينعكس سلباً على مشروعية القرار الإداري.

- ركن المحل: ويتمثل في الأثر القانوني الإداري الذي يرتبه القرار في المراكز القانونية للمخاطبين به، لذلك يتعين أن يكون هذا الأثر ممكناً ومشروعاً.
- ركن الغاية: ويقصد به تحقيق المصلحة العامة وعدم الانحراف في استعمال السلطة، حتى مع الاعتماد على الوسائل الرقمية (الغزولي، 2023، ص 50).

استوفت هذه الأركان جميعها، عُدَّ القرار الإداري الإلكتروني قراراً صحيحاً ومشروعاً ومنتجاً لآثاره القانونية، ويكتسب بذلك قوة النفاذ والإلزام في مواجهة المخاطبين به، سواء صدر في صورة إلكترونية أو بالشكل التقليدي.

كما يتمتع هذا القرار بقرينة المشروعية، فلا يجوز إلغاؤه أو وقف تنفيذه إلا بحكم قضائي أو بسحبه من الجهة المختصة، ويظل القرار قابلاً للطعن أمام دوائر القضاء الإداري، وفق الطرق والمواعيد القانونية ذاتها المقررة بالنسبة للقرارات الإدارية التقليدية، ويترتب عليه إنشاء أو تعديل أو إنهاء مراكز قانونية، بما يحقق المصلحة العامة ويكفل حسن سير المرافق العامة (حافظ، 2014، ص 78).

الفرع الثاني: ضمانات الرقابة القضائية

أصبحت الرقابة القضائية على القرار الإداري الإلكتروني تفرض أبعاداً جديدة، فلم تعد تقتصر على فحص الاختصاص أو الموضوع، وإنما امتدت لتشمل مراجعة النظام التقني الذي تولد عنه القرار، بما يشمل التحقق من صحة البيانات المدخلة وسلامة الخوارزميات المستخدمة. كما تواجه المحاكم تحديات جوهرية تتمثل في تعقيد الجوانب التقنية، وصعوبة الوصول إلى الأدلة الرقمية، مثل سجلات النظام (LOGS) ، لفهم آلية اتخاذ القرار، فضلاً عن إشكالية تحديد المسؤولية القانونية، لا سيما عندما يكون القرار صادراً بصورة آلية أو شبه آلية عن نظام ذكي. ونتيجة لذلك، تطور دور القاضي الإداري من مجرد مراقب قانوني إلى محلل تقني بدرجة معينة، الأمر الذي يفرض تطوير أدوات قضائية حديثة وبناء كفاءات متخصصة لضمان فعالية الرقابة القضائية وحماية الحقوق في البيئة الرقمية.

أولا: التحديات

- غياب نص تشريعي صريح ينظم القرار الإداري الإلكتروني من حيث مفهومه وشروطه وآثاره، الأمر الذي يدفع القاضي إلى الرجوع للقواعد العامة.
- صعوبة إثبات صدور القرار وإسناده إلى الجهة الإدارية المختصة، وهو ما يؤدي إلى تعقيد تحديد المسؤولية الإدارية.
- الإشكالية المرتبطة بالتحقق من سلامة الشكل الإلكتروني، إلى جانب صعوبة تحديد تاريخ العلم اليقيني بالقرار الإلكتروني، بما ينعكس على احتساب مواعيد الطعن القضائي.

ثانيا: الحلول

- تعزيز الإطار القانوني المنظم للمعاملات والتوقيعات الإلكترونية، بما يكفل ترسيخ الثقة في القرارات الرقمية.
- تأهيل القضاة وأعضاء الهيئات القضائية من الناحية التقنية، باعتباره ضمانة أساسية لتعزيز فعالية الرقابة القضائية في مواجهة تعقيدات التكنولوجيا الرقمية.
- توثيق القرارات الإلكترونية داخل سجلات رقمية مؤمنة، بما يسهل ممارسة القضاء لرقابته عليها.
- تطوير اجتهاد قضائي إداري ليبي يراعي خصوصية القرار الإداري الإلكتروني، دون الإخلال بمبدأ المشروعية أو المساس بحقوق الأفراد.

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية

يهدف هذا المبحث إلى عرض الإجراءات المنهجية التي اتبعتها الدراسة الميدانية، بدءًا من تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، ووصف أداة الدراسة، وبيان إجراءات التحقق من صدقها وثباتها، وانتهاءً بعرض الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية

الفرع الأول: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، إذ يتيح وصف واقع القرار الإداري الإلكتروني في ظل التحول الرقمي بالمؤسسات العامة الليبية، وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، وصولاً إلى تفسير النتائج واستخلاص التوصيات المناسبة.

الفرع الثاني: مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من القيادات الإدارية، ومديري الإدارات، ورؤساء الأقسام، والموظفين المعنيين باستخدام الأنظمة الرقمية والمشاركين في عمليات اتخاذ القرار الإداري داخل المؤسسات العامة بمدينة مصراتة، باعتبارها إحدى المدن الليبية التي تشهد توسعًا تدريجيًا في تبني تطبيقات الإدارة الإلكترونية والتحول الرقمي.

تم اختيار عينة الدراسة بطريقة العينة العشوائية البسيطة، وبلغ حجمها (150) مفردة من العاملين بالمؤسسات العامة في مدينة مصراتة، وذلك لضمان تمثيل مختلف المستويات الإدارية والفئات الوظيفية ذات الصلة بموضوع الدراسة. وقد جرى توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة، واستُخدمت الاستبانات المستوفية لشروط الإجابة في التحليل الإحصائي.

الفرع الثالث: أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على الاستبانة بوصفها الأداة الرئيسة لجمع البيانات، وتم تصميمها في ضوء الأدبيات العلمية والدراسات السابقة المتعلقة بالقرار الإداري الإلكتروني والتحول الرقمي، كما اعتمدت الدراسة على برنامجSPSS في معالجة البيانات وتحليلها، واستخدمت الأساليب الإحصائية الآتية:

- التكرارات والنسب المئوية.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات.
- معامل ارتباط بيرسون.
- تحليل الانحدار الخطي.
- اختبار (T–Test).

الفرع الرابع: صدق وثبات أداة الدراسة

تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين المتخصصين في الإدارة العامة وتقنية المعلومات؛ للتأكد من صدقها الظاهري وسلامة صياغة فقراتها ومدى ارتباطها بأهداف الدراسة. كما تم قياس ثبات الأداة باستخدام معامل ألفا كرونباخ، واعتمدت القيم المقبولة إحصائياً (0.70) فأكثر، بما يؤكد صلاحية الاستبانة للتطبيق وتحليل نتائجها.

المطلب الثاني: التحليل الديموغرافي

يتناول هذا المطلب عرض الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، وذلك بهدف التعرف إلى السمات العامة للمشاركين في الدراسة، ومدى تمثيلهم لمجتمع الدراسة، وتشمل هذه الخصائص: الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي.

الفرع الأول: توزيع أفراد العينة حسب الجنس

جدول (1): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	97	64.7%
أنثى	53	35.3%
الإجمالي	150	100%

المصدر: من إعداد الباحث

يتضح من الجدول (1) أن غالبية أفراد العينة من الذكور، حيث بلغ عددهم (97) مفردة بنسبة (64.7%)، في حين بلغ عدد الإناث (53) مفردة بنسبة (35.3%). ويعكس ذلك طبيعة الهيكل الوظيفي في العديد من المؤسسات العامة الليبية، التي لا تزال تشهد ارتفاعًا في نسبة شغل الذكور للمناصب الإدارية.

الفرع الثاني: توزيع أفراد العينة حسب العمر

جدول (2): توزيع أفراد العينة حسب العمر

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	22	%14.7
من 30 إلى أقل من 40 سنة	49	%32.7
من 40 إلى أقل من 50 سنة	51	%34.0
50 سنة فأكثر	28	%18.6
الإجمالي	150	100%

المصدر: من إعداد الباحث

تشير النتائج إلى أن الفئة العمرية (40–أقل من 50 سنة) جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (34.0%)، تلتها الفئة العمرية (30–أقل من 40 سنة) بنسبة (32.7%)، مما يدل على أن غالبية أفراد العينة يتمتعون بخبرة عملية وإدارية مناسبة تؤهلهم لتقييم واقع القرار الإداري الإلكتروني والتحول الرقمي.

الفرع الثالث: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

جدول (3): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم	21	%14.0
بكالوريوس	79	52.7%
ماجستير	38	25.3%
دكتوراه	12	8.0%
الإجمالي	150	100%

المصدر: من إعداد الباحث

يتبين من الجدول أن حملة درجة البكالوريوس يمثلون النسبة الأكبر من أفراد العينة بواقع (52.7%)، يليهم حملة الماجستير بنسبة (25.3%)، وهو ما يشير إلى تمتع غالبية المشاركين بمستوى تعليمي مناسب يساعدهم على استيعاب مفاهيم التحول الرقمي والقرار الإداري الإلكتروني.

الفرع الرابع: توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

جدول (4): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	18	12.0%
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	39	26.0%
من 10 إلى أقل من 15 سنة	46	30.7%
15 سنة فأكثر	47	31.3%
الإجمالي	150	100%

المصدر: من إعداد الباحث

توضح النتائج أن غالبية أفراد العينة يمتلكون خبرة عملية تزيد على عشر سنوات، حيث بلغت نسبتهم (62.0%)، الأمر الذي يعزز من موثوقية آرائهم بشأن واقع تطبيق القرار الإداري الإلكتروني والتحول الرقمي في المؤسسات العامة بمدينة مصراتة.

الفرع الخامس: توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

جدول (5): توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
مدير إدارة	22	14.7%
رئيس قسم	48	32.0%
موظف إداري	61	40.7%
مختص تقنية معلومات	19	12.6%
الإجمالي	150	100%

المصدر: من إعداد الباحث

يتضح أن الموظفين الإداريين يمثلون النسبة الأكبر من أفراد العينة بنسبة (40.7%)، يليهم رؤساء الأقسام بنسبة (32.0%)، ثم مديرو الإدارات بنسبة (14.7%)، في حين بلغت نسبة المختصين في تقنية المعلومات (12.6%). ويعد هذا التنوع الوظيفي مناسبًا لتحقيق أهداف الدراسة، إذ يوفر رؤى متنوعة حول واقع التحول الرقمي والقرار الإداري الإلكتروني داخل المؤسسات العامة.

المطلب الثالث: تحليل محاور الدراسة

الفرع الأول: تحليل محور التحول الرقمي

اشتمل هذا المحور على (10) عبارات هدفت إلى قياس مستوى تطبيق التحول الرقمي داخل المؤسسات العامة بمدينة مصراتة.

جدول (6): نتائج تحليل محور التحول الرقمي

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
1	تتوفر بنية تحتية تقنية تدعم تطبيق التحول الرقمي	4.18	0.67	مرتفع

2	تعتمد المؤسسة على أنظمة معلومات إلكترونية في تنفيذ أعمالها	4.24	0.61	مرتفع جداً
3	توفر المؤسسة قواعد بيانات رقمية محدثة	4.12	0.69	مرتفع
4	تستخدم المؤسسة تطبيقات إلكترونية لتبادل المعلومات	4.07	0.72	مرتفع
5	توجد خطة واضحة للتحول الرقمي	4.03	0.71	مرتفع
6	تحرص المؤسسة على تدريب العاملين على التقنيات الرقمية	3.96	0.75	مرتفع
7	تتوفر تشريعات وإجراءات داعمة للتحول الرقمي	3.89	0.79	مرتفع
8	توفر المؤسسة وسائل حماية وأمن للمعلومات	4.10	0.70	مرتفع
9	تشجع الإدارة استخدام التقنيات الحديثة	4.20	0.65	مرتفع
10	يسهم التحول الرقمي في تحسين الأداء المؤسسي	3.98	0.73	مرتفع
المتوسط العام			4.08	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحث

يتضح من نتائج الجدول (6) أن المتوسط العام لمحور التحول الرقمي بلغ (4.08) بانحراف معياري بلغ (0.70)، وهو ما يشير إلى أن مستوى تطبيق التحول الرقمي في المؤسسات العامة بمدينة مصراتة جاء بدرجة مرتفعة.

وجاءت العبارة "تعتمد المؤسسة على أنظمة معلومات إلكترونية في تنفيذ أعمالها" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.24)، وهو ما يعكس اهتمام المؤسسات بتطبيق الأنظمة الإلكترونية في إدارة أعمالها اليومية. بينما جاءت العبارة "تتوفر تشريعات وإجراءات داعمة للتحول الرقمي" في المرتبة الأخيرة بمتوسط بلغ (3.89)، وهو ما يشير إلى استمرار الحاجة إلى تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية الداعمة للتحول الرقمي.

وتشير هذه النتائج بصورة عامة إلى أن المؤسسات العامة في مدينة مصراتة قطعت شوطاً ملحوظاً في تطبيق التحول الرقمي، إلا أن بعض الجوانب، ولا سيما المتعلقة بالتشريعات والتدريب، لا تزال بحاجة إلى مزيد من التطوير لضمان نجاح التحول الرقمي بصورة شاملة.

الفرع الثاني: تحليل محور القرار الإداري الإلكتروني

اشتمل هذا المحور على (10) عبارات هدفت إلى قياس مستوى تطبيق القرار الإداري الإلكتروني داخل المؤسسات العامة.

جدول (7): نتائج تحليل محور القرار الإداري الإلكتروني

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
1	تعتمد الإدارة على البيانات الإلكترونية عند اتخاذ القرار	4.29	0.60	مرتفع جداً
2	يسهم القرار الإلكتروني في سرعة اتخاذ القرار	4.18	0.66	مرتفع
3	يساعد القرار الإلكتروني في رفع جودة القرارات	4.12	0.69	مرتفع
4	تسهم الأنظمة الإلكترونية في تقليل الأخطاء الإدارية	4.05	0.72	مرتفع
5	تتوفر معلومات دقيقة لدعم متخذي القرار	4.09	0.71	مرتفع
6	يعزز القرار الإلكتروني مستوى الشفافية	4.10	0.69	مرتفع
7	تسهم الأنظمة الإلكترونية في ترشيد الوقت والجهد	4.02	0.73	مرتفع

8	يساعد القرار الإلكتروني في رفع كفاءة الأداء الإداري	3.98	0.75	مرتفع
9	توجد مرونة في تداول المعلومات إلكترونياً	3.95	0.77	مرتفع
10	تعتمد الإدارة بصورة كاملة على القرار الإلكتروني	3.88	0.80	مرتفع
المتوسط العام			4.07	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحث

تشير نتائج الجدول (7) إلى أن المتوسط العام لمحور القرار الإداري الإلكتروني بلغ (4.07)، وهو ما يدل على أن مستوى تطبيق القرار الإداري الإلكتروني في المؤسسات العامة بمدينة مصراتة جاء بدرجة مرتفعة.

وقد جاءت عبارة "تعتمد الإدارة على البيانات الإلكترونية عند اتخاذ القرار" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.29)، مما يعكس الاعتماد المتزايد على البيانات الرقمية في دعم القرارات الإدارية. في المقابل، جاءت عبارة "تعتمد الإدارة بصورة كاملة على القرار الإلكتروني" في المرتبة الأخيرة بمتوسط بلغ (3.88)، وهو ما يشير إلى أن بعض المؤسسات لا تزال تجمع بين الأساليب التقليدية والإلكترونية في عملية اتخاذ القرار.

المطلب الرابع: اختبار صدق وثبات أداة الدراسة

تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون بين كل محور والدرجة الكلية للاستبانة، كما يوضح الجدول الآتي:

جدول (8): معاملات ارتباط محاور الدراسة

المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة (Sig.)
التحول الرقمي	0.864	0.000
القرار الإداري الإلكتروني	0.891	0.000

المصدر: من إعداد الباحث

يتضح من الجدول (8) أن جميع معاملات الارتباط موجبة ومرتفعة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، مما يؤكد تمتع محاور الاستبانة بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، وصلاحيتها لقياس متغيرات الدراسة.

تم قياس ثبات الاستبانة باستخدام معامل ألفا كرونباخ(Cronbach's Alpha) ، وكانت النتائج كما يأتي:

جدول (9): معاملات الثبات لمحاور الدراسة

المحور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
التحول الرقمي	10	0.911
القرار الإداري الإلكتروني	10	0.927
الاستبانة ككل	20	0.938

المصدر: من إعداد الباحث

تشير النتائج الواردة في الجدول (9) إلى أن معاملات ألفا كرونباخ لجميع المحاور تجاوزت (0.90)، وهي قيم مرتفعة تعكس مستوى عالياً من الثبات والاتساق الداخلي.

المطلب الخامس: اختبار فرضيات الدراسة

الفرع الأول: اختبار الفرضية الرئيسة

الفرضية الرئيسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحول الرقمي وتطوير القرار الإداري الإلكتروني في المؤسسات العامة بمدينة مصراتة.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام معامل ارتباط بيرسون.

جدول (10): نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون

المتغيران	معامل الارتباط (r)	مستوى الدلالة (Sig.)
التحول الرقمي × القرار الإداري الإلكتروني	0.817	0.000

المصدر: من إعداد الباحث

تشير النتائج إلى وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين التحول الرقمي والقرار الإداري الإلكتروني، حيث بلغ معامل الارتباط (0.817)، وهي علاقة دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)، وبالتالي يتم قبول الفرضية الرئيسة.

جدول (11): ملخص نموذج الانحدار

معامل الارتباط(R)	معامل التحديد(R^2)	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري
0.817	0.668	0.666	0.391

المصدر: من إعداد الباحث

يتضح من الجدول أن معامل التحديد (R^2) بلغ (0.668)، وهو ما يعني أن التحول الرقمي يفسر نحو (66.8%) من التغير في القرار الإداري الإلكتروني، بينما تعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم تتناولها الدراسة.

جدول (12): تحليل التباين(ANOVA)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمةF	Sig.
الانحدار	45.731	1	45.731	298.442	0.000
الخطأ	22.682	148	0.153		
الإجمالي	68.413	149			

المصدر: من إعداد الباحث

تشير النتائج إلى أن قيمة (F) بلغت (298.442) عند مستوى دلالة (0.000)، وهي قيمة دالة إحصائياً، مما يدل على معنوية نموذج الانحدار.

جدول (13): معاملات الانحدار

المتغير المستقل	Beta	T	Sig.
التحول الرقمي	0.817	17.275	0.000

المصدر: من إعداد الباحث

يتضح أن قيمة معامل الانحدار المعياري (Beta) بلغت (0.817)، وهي موجبة ودالة إحصائياً، مما يدل على وجود أثر إيجابي معنوي للتحول الرقمي في تطوير القرار الإداري الإلكتروني داخل المؤسسات العامة بمدينة مصراتة، وبناءً على ذلك، يتم قبول الفرضية الرئيسة التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتحول الرقمي في تطوير القرار الإداري الإلكتروني.

الفرع الثاني: اختبار الفرضيات الفرعية

الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق التحول الرقمي وتحسين كفاءة القرار الإداري الإلكتروني في المؤسسات العامة بمدينة مصراتة.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، تم استخدام معامل ارتباط بيرسون، كما هو موضح في الجدول (14).

جدول (14): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

المتغيران	معامل الارتباط(r)	مستوى الدلالة(.Sig)	القرار
مستوى تطبيق التحول الرقمي × كفاءة القرار الإداري الإلكتروني	0.781	0.000	قبول الفرضية

المصدر: من إعداد الباحث

تشير النتائج إلى وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين مستوى تطبيق التحول الرقمي وكفاءة القرار الإداري الإلكتروني، حيث بلغ معامل الارتباط (0.781)، وهي علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)، مما يؤكد أن زيادة مستوى تطبيق التحول الرقمي تسهم في رفع كفاءة القرار الإداري الإلكتروني.

الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توافر البنية التحتية الرقمية وفاعلية القرار الإداري الإلكتروني.

جدول (15): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

المتغيران	معامل الارتباط(r)	مستوى الدلالة(.Sig)	القرار
البنية التحتية الرقمية × فاعلية القرار الإداري الإلكتروني	0.736	0.000	قبول الفرضية

المصدر: من إعداد الباحث

يتضح من النتائج وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة إلى قوية بين توافر البنية التحتية الرقمية وفاعلية القرار الإداري الإلكتروني، وهو ما يدل على أن تطوير البنية التحتية التقنية يسهم بصورة مباشرة في تحسين كفاءة القرارات الإدارية.

الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأهيل الموارد البشرية الرقمية وتطوير القرار الإداري الإلكتروني.

جدول (16): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

المتغيران	معامل الارتباط(r)	مستوى الدلالة(.Sig)	القرار
الموارد البشرية الرقمية × القرار الإداري الإلكتروني	0.754	0.000	قبول الفرضية

المصدر: من إعداد الباحث

تشير النتائج إلى وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين مستوى تأهيل الموارد البشرية الرقمية وتطوير القرار الإداري الإلكتروني، مما يؤكد أهمية الاستثمار في تدريب وتأهيل العاملين لرفع كفاءة استخدام الأنظمة الرقمية في عملية اتخاذ القرار.

الفرضية الفرعية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توافر الأطر التشريعية والتنظيمية الداعمة للتحول الرقمي وتعزيز فاعلية القرار الإداري الإلكتروني.

جدول (17): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

المتغيران	معامل الارتباط(r)	مستوى الدلالة(.Sig)	القرار
التشريعات الرقمية × فاعلية القرار الإداري الإلكتروني	0.709	0.000	قبول الفرضية

المصدر: من إعداد الباحث

توضح النتائج أن العلاقة بين الأطر التشريعية والتنظيمية وفاعلية القرار الإداري الإلكتروني علاقة موجبة ودالة إحصائياً، مما يشير إلى أن تحديث التشريعات واللوائح المنظمة للتحول الرقمي يمثل أحد العوامل الرئيسة لنجاح تطبيق القرار الإداري الإلكتروني. أظهرت نتائج الدراسة وجود مستوى مرتفع من تطبيق التحول الرقمي داخل المؤسسات العامة بمدينة مصراتة، وهو ما انعكس بصورة إيجابية على مستوى تطبيق القرار الإداري الإلكتروني. كما كشفت النتائج عن وجود علاقة ارتباط قوية ذات دلالة إحصائية

بين التحول الرقمي وتطوير القرار الإداري الإلكتروني، الأمر الذي يؤكد أن نجاح المؤسسات في تبني التقنيات الرقمية يسهم في تحسين جودة القرارات الإدارية، وزيادة سرعة اتخاذها، وتعزيز دقتها وشفافيتها.

كما بينت النتائج أن البنية التحتية الرقمية، وتأهيل الموارد البشرية، وتوافر التشريعات الداعمة، تمثل عوامل أساسية في نجاح تطبيق القرار الإداري الإلكتروني. وتتفق هذه النتائج مع الأدبيات التي تؤكد أن التحول الرقمي لا يقتصر على إدخال التكنولوجيا، بل يتطلب بيئة تنظيمية متكاملة تشمل البنية التقنية، والموارد البشرية، والتشريعات، والثقافة المؤسسية.

وتشير النتائج كذلك إلى أن المؤسسات العامة في مدينة مصراتة حققت تقدماً ملحوظاً في تبني نظم المعلومات الرقمية، إلا أن بعض الجوانب، مثل تحديث التشريعات، واستمرار برامج التدريب، وتعزيز التكامل بين الأنظمة الإلكترونية، لا تزال بحاجة إلى مزيد من الاهتمام لضمان تحقيق أقصى استفادة من التحول الرقمي في دعم القرار الإداري الإلكتروني.

وبوجه عام، تؤكد نتائج الدراسة صحة الفرضية الرئيسة والفرضيات الفرعية جميعها، بما يعزز أهمية التحول الرقمي باعتباره أحد المرتكزات الأساسية لتطوير الإدارة العامة وتحسين كفاءة القرارات الإدارية في المؤسسات العامة الليبية.

المطلب السادس: اختبار الفروق بين استجابات أفراد العينة

الفرع الأول: اختبار الفروق وفقاً لمتغير الجنس

تم استخدام اختبار (T-Test) للكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة تعزى لمتغير الجنس.

جدول (18): نتائج اختبار (T-Test) وفقاً لمتغير الجنس

المحور	قيمةT	مستوى الدلالة(Sig.)
التحول الرقمي	1.284	0.201
القرار الإداري الإلكتروني	1.113	0.267

المصدر: من إعداد الباحث

تشير النتائج إلى أن قيم مستوى الدلالة لجميع المحاور جاءت أكبر من (0.05)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في تقديراتهم لمحوري الدراسة. ويعزى ذلك إلى أن أفراد العينة يعملون في بيئة تنظيمية واحدة ويخضعون للسياسات والإجراءات الإدارية نفسها.

الفرع الثاني: اختبار الفروق وفقاً لمتغير العمر

تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للكشف عن الفروق بين الفئات العمرية.

جدول (19): نتائج اختبار (ANOVA) وفقاً لمتغير العمر

المحور	قيمةF	مستوى الدلالة(Sig.)
التحول الرقمي	2.014	0.114
القرار الإداري الإلكتروني	1.856	0.141

المصدر: من إعداد الباحث

يتضح من النتائج أن قيم مستوى الدلالة أكبر من (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية المختلفة في تقييمها للتحول الرقمي والقرار الإداري الإلكتروني.

الفرع الثالث: اختبار الفروق وفقاً للمؤهل العلمي

جدول (20): نتائج تحليل التباين الأحادي حسب المؤهل العلمي

المحور	قيمةF	مستوى الدلالة(Sig.)

التحول الرقمي	2.976	0.033
القرار الإداري الإلكتروني	3.214	0.025

المصدر: من إعداد الباحث

تشير النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمؤهل العلمي، ويلاحظ أن أصحاب المؤهلات العليا كانوا أكثر إدراكاً لأهمية التحول الرقمي والقرار الإداري الإلكتروني، نظراً لارتفاع مستوى المعرفة والخبرة لديهم في التعامل مع التقنيات الحديثة.

الفرع الرابع: اختبار الفروق وفقاً لسنوات الخبرة

جدول (21): نتائج تحليل التباين الأحادي حسب سنوات الخبرة

المحور	قيمةF	مستوى الدلالة(.Sig)
التحول الرقمي	3.587	0.016
القرار الإداري الإلكتروني	4.021	0.009

المصدر: من إعداد الباحث

تشير النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة وفقاً لسنوات الخبرة، حيث أظهرت الفئات ذات الخبرة الطويلة مستويات أعلى في تقييم التحول الرقمي والقرار الإداري الإلكتروني، وهو ما يعكس الدور الإيجابي للخبرة العملية في استيعاب متطلبات الإدارة الرقمية.

وتؤكد النتائج السابقة وجود تأثير إيجابي ومعنوي للتحول الرقمي في تطوير القرار الإداري الإلكتروني داخل المؤسسات العامة بمدينة مصراتة، بما يدعم فرضيات الدراسة ويعزز أهمية الاستثمار في البنية الرقمية، وتأهيل الموارد البشرية، وتطوير التشريعات المنظمة للتحول الرقمي.

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن التحول الرقمي يمثل أحد الركائز الأساسية لتطوير الإدارة العامة في ليبيا، وأن نجاح القرار الإداري الإلكتروني يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى توافر البنية التحتية الرقمية، وكفاءة الموارد البشرية، وتكامل نظم المعلومات، ووجود بيئة تشريعية وتنظيمية داعمة. كما أظهرت النتائج أن التحول الرقمي يسهم بصورة مباشرة في تحسين جودة القرار الإداري، وزيادة سرعة اتخاذه، ورفع مستوى الشفافية والكفاءة المؤسسية.

وعليه، فإن تطوير القرار الإداري الإلكتروني لا يقتصر على إدخال التقنيات الحديثة، وإنما يتطلب تبني رؤية مؤسسية متكاملة تقوم على الاستثمار في التكنولوجيا، وتنمية الكفاءات البشرية، وتحديث التشريعات، وتعزيز ثقافة الابتكار، بما يدعم جهود التحول الرقمي ويُسهم في الارتقاء بالأداء الإداري وتحسين جودة الخدمات العامة في ليبيا، يمكننا توضيح ذلك في النتائج والتوصيات، كما يلي:

أولاً: نتائج الدراسة

في ضوء الإطار النظري، والدراسة الميدانية، وتحليل البيانات الإحصائية، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى تطبيق التحول الرقمي في المؤسسات العامة بمدينة مصراتة جاء بدرجة مرتفعة، مما يعكس اهتمام المؤسسات بتبني التقنيات الرقمية وتطوير نظم العمل الإداري.
2. بينت النتائج أن المؤسسات تعتمد بدرجة كبيرة على نظم المعلومات الإلكترونية وقواعد البيانات في إنجاز الأعمال الإدارية ودعم عملية اتخاذ القرار.

3. كشفت الدراسة عن وجود علاقة ارتباط موجبة قوية ذات دلالة إحصائية بين التحول الرقمي والقرار الإداري الإلكتروني، بما يؤكد أن التوسع في تطبيق التحول الرقمي يسهم في تحسين جودة القرارات الإدارية.
4. أثبتت نتائج تحليل الانحدار وجود أثر إيجابي معنوي للتحول الرقمي في تطوير القرار الإداري الإلكتروني، حيث أسهم التحول الرقمي في تفسير نسبة كبيرة من التغير في مستوى القرار الإداري الإلكتروني.
5. أوضحت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين توافر البنية التحتية الرقمية وفاعلية القرار الإداري الإلكتروني، مما يؤكد أهمية توفير شبكات اتصال حديثة وأنظمة معلومات متكاملة.
6. أظهرت الدراسة أن تأهيل الموارد البشرية وتدريبها على استخدام التقنيات الرقمية يعد من أهم العوامل المؤثرة في نجاح تطبيق القرار الإداري الإلكتروني.
7. أكدت النتائج أهمية وجود تشريعات ولوائح تنظيمية تدعم التحول الرقمي، باعتبارها أحد المتطلبات الأساسية لتفعيل القرار الإداري الإلكتروني.
8. أوضحت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة تعزى لمتغيري الجنس والعمر، مما يشير إلى تقارب وجهات نظر العاملين تجاه واقع التحول الرقمي.
9. كشفت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمؤهل العلمي وسنوات الخبرة، حيث أظهر أصحاب المؤهلات العليا والخبرات الطويلة مستوى أعلى من الإدراك لأهمية التحول الرقمي والقرار الإداري الإلكتروني.
10. خلصت الدراسة إلى أن نجاح القرار الإداري الإلكتروني في المؤسسات العامة الليبية يتطلب تكامل البنية التقنية، والموارد البشرية، والتشريعات، والدعم الإداري في إطار إستراتيجية وطنية للتحول الرقمي.

ثانياً: التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يوصي الباحث بما يأتي:

1. وضع إستراتيجية وطنية شاملة لتطوير القرار الإداري الإلكتروني في المؤسسات العامة الليبية، وربطها بخطط التحول الرقمي.
2. تطوير البنية التحتية الرقمية بالمؤسسات العامة، من خلال تحديث شبكات الاتصال، والخوادم، وأنظمة المعلومات، وقواعد البيانات.
3. تعزيز التكامل بين الأنظمة الإلكترونية في المؤسسات الحكومية بما يضمن سرعة تبادل البيانات ودعم اتخاذ القرار.
4. توفير برامج تدريبية مستمرة للقيادات الإدارية والعاملين لتنمية مهاراتهم في استخدام نظم المعلومات وتقنيات التحول الرقمي.
5. تحديث التشريعات واللوائح المنظمة للإدارة الإلكترونية بما يتوافق مع التطورات الرقمية، وبما يضمن حماية البيانات وأمن المعلومات.
6. تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة الرقمية والشفافية والمساءلة في جميع مراحل اتخاذ القرار الإداري الإلكتروني.
7. توفير الدعم المالي والفني اللازم للمؤسسات العامة لتطوير البنية الرقمية وتحديث التقنيات المستخدمة.
8. إنشاء وحدات متخصصة لإدارة التحول الرقمي داخل المؤسسات العامة، تتولى متابعة تنفيذ الخطط الرقمية وتقييم أدائها بصورة دورية.
9. تشجيع استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة في دعم القرارات الإدارية وتحسين كفاءتها.

10. تعزيز التعاون بين الجامعات والمؤسسات الحكومية لإجراء البحوث التطبيقية في مجالات التحول الرقمي والقرار الإداري الإلكتروني.

المراجع

أولا: المراجع العربية

أبو زيد، راوية. (2019). التحول الرقمي في الإدارة الحكومية: رؤية استراتيجية مجلة دراسات المعلومات والتكنولوجيا، 12(3). الإلكترونية.

حافظ، عبد الناصر. 2014، نظم المعلومات الإدارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

الخالدي، خالد. (2018). دور أنظمة إدارة المعرفة في دعم اتخاذ القرار الاستراتيجي بمجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 44 (169).

الزعبي، محمد. (2020).الإدارة الإلكترونية: الأسس والتطبيقات.عمّان: دار المسيرة.

الزهراني، خ. م. (2019). اتخاذ القرارات الإدارية: مدخل منهجي تطبيقي.الرياض: دار العلوم للنشر.

الزهراني، فاطمة. (2019). أثر تطوير المهارات الرقمية للقيادات الإدارية على جودة اتخاذ القرار في المؤسسات الحكومية مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، 33(3)

الزهراني، فاطمة. (2020). دور قنوات الاتصال الرقمية في تعزيز الشفافية الإدارية مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، 34(1).

السيد، نجوى. (2020). التحول الرقمي في المؤسسات: الأبعاد والاستراتيجيات مجلة بحوث، 9(2).

الشريف، ليلى. (2017). إدارة المعرفة ودورها في دعم اتخاذ القرار مجلة دراسات المعلومات، 10(1).

الشهري، عبد الرحمن. (2021). دور وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرار مجلة الانصال والإعلام، 16(2).

العريان، محمد. (2020). التحول الرقمي في القطاع الحكومي: الفرص والتحديات مجلة الإدارة العامة، 60(1).

العمري، أحمد. (2019). التحول الرقمي في القطاع الحكومي: التحديات والمعوقات مجلة دراسات إدارية، 11(2).

العمري، أحمد. (2021). دور التحول الرقمي في دعم اتخاذ القرار الإداري: دراسة تطبيقية على القطاع العام في المملكة العربية السعودية مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، 15(2).

الغزولي، محمد مصطفى. 2023، أثر إدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة في دعم واتخاذ القرارات الإدارية، الطبعة الأولى، مركز المحمود لتوزيع الكتب، القاهرة.

الفهيد، محمد. (2021). التحول الرقمي في القطاع العام: التحديات والفرص في المملكة العربية السعودية مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 47(175).

قانون القضاء الإداري الليبي رقم 88 لسنة 1971م، وأيضاً القانون رقم 6 لسنة 2022 في شأن المعاملات

القانون رقم 6 لسنة 2022 بشأن المعاملات الإلكترونية، صدر في طبرق، الجريدة الرسمية لسنة 2023، العدد (1) السنة الأولى.

لحراري، محمد. 2010، الرقابة على أعمال الإدارة في القانون الليبي، المكتبة الجامعية، الزاوية، ليبيا، ط 5.

المنصور، عبد الله. (2022). التحول الرقمي في القطاع العام: المخاطر والفرص مجلة دراسات استراتيجية، 20(1).

النجار، فريد. (2018). الإدارة الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة.

سيد ابراهيم الدسوقي, & صابر عمرو ابوخريص التائب. (2026). متطلبات التطبيق والتحديات. *Al-Shihab Journal of Humanities*, *1*(1), 41-52.

ثانيا: المراجع الأجنبية

Al-Shafi, S., & Weerakkody, V. (2010). Factors affecting e-government adoption in Qatar. Transforming Government: People, Process and Policy, 4(2), 118-136.

Alnnale, T. (2026). Predictive Governance in Digital Enterprises: An LSTM-Enhanced Deep Learning Framework for Economic Optimization of IT Incident Management Using Enriched Process Logs. *Al-Farooq Journal of Sciences*, *2*(3), 86-113.

Elbanna, A. (2013). Top management support in multiple-project environments: an in-practice view. European Journal of Information Systems, 22(3), 278-294.

Gil-Garcia, J. R., Zhang, J., & Puron-Cid, G. (2016). Conceptualizing smartness in government: An integrative and multi-dimensional view. Government Information Quarterly, 33(3), 524-534.

Janssen, M., & van der Voort, H. (2016). Adaptive governance: Towards a stable, accountable and responsive government. Government Information Quarterly, 33(1), 1-5.